

أثر معيار الإفصاح المحاسبي على تقويم الأداء المالي بالتطبيق على مصرفي فيصل الإسلامي السوداني والنيلين¹

صالح زبار حسن الجبوري²

المخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر معيار الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي، ودراسة ومعرفة مفهوم والتطور التاريخي وأهمية وأهداف معايير المحاسبة الدولية، ودراسة مفهوم والتطور التاريخي وأهمية أهداف الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى دراسة مفهوم وأهمية وأهداف للقوائم المالية معرفة مفهوم وأهمية وأهداف ومؤشرات تقويم الأداء المالي. اعتمد الباحث على المناهج التالية الاستنباطي، الاستقرائي، الوصفي التحليلي، التاريخي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يسهم الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة وفاعلية الأداء المالي، يعمل الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية على تحليل ومعالجة الانحرافات للمساعدة في عملية تقويم الأداء المالي وبالبنوك السودانية، هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي والمخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك السودانية. في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة اقترحت توصيات أهمها: الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية لمقابلة احتياجات المستخدمين، ويجب الإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات التي تنصف بخصائص الملائمة والموثوقية والثبات، وضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأي تغيير يحدث فيها وأثر ذلك على الأرقام الواردة في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، تقويم الأداء المالي، مصرف فيصل الإسلامي السوداني، مصرف النيلين.

Effect of Accounting Disclosure Standard on Financial Performance Assessment: Applying to the Faisal Islamic bank of Sudan and the Nile

Saleh Zbar Hassan al-Jubouri

Abstract: The study aimed at identifying the effect of the standard of accounting disclosure on financial performance, studying and understanding the concept and historical development, the importance and objectives of international accounting standards, studying the concept and historical development and the importance of the objectives of accounting disclosure, in addition to studying the concept, importance and objectives of the financial statements. Financial institutions. The researcher adopted the following methods of deductive, inductive, descriptive, analytical, historical. The study reached a number of results, the most important of which are: Compliance with the accounting disclosure standard contributes to raising the efficiency and effectiveness of financial performance. The accounting disclosure of financial statements and reports analyzes and addresses deviations to assist in the process of evaluating financial performance and the Sudanese banks. There is a relationship between accounting disclosure and financial risks to banks Sudanese. In light of the findings of the study, the following recommendations were proposed: (a) to comply with the application of the International Accounting Standard in the preparation and presentation of financial statements to meet the needs of users. Financial information should be disclosed in the financial statements with characteristics of relevance, reliability and consistency; on the figures in the financial statements.

Keywords: Accounting Disclosure, Financial Performance Assessment, Faisal Islamic bank of Sudan, and the Nile bank.

¹ اشراف أ. د مصطفى البشاري، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
² طالب دكتوراه في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، salih_zbar84@yahoo.com

أولاً: الإطار المنهجي**تمهيد:**

تعد المحاسبة أداة لقياس وتوصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء المشروعات وتبين مركزها المالي. وتحتاج كثير من الجهات والأفراد إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.

كما تحتاج الدولة وسلطات الإشراف وأجهزة الرقابة الحكومية إلى البيانات المالية للقيام بوظيفة المتابعة وتقييم أداء المنشأة، وتعتبر الإدارة الداخلية في المشروع من أهم مستخدمي البيانات المالية فهي تحتاج لتلك البيانات كأساس لاتخاذ كثير من القرارات وللقيام بوظيفة التخطيط والمتابعة والرقابة وتقييم الأداء.

وتقديراً من دول عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة في الاقتصاد الوطني فقد اهتمت تلك الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصاً تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقرير والبيانات المالية نظراً للدور الهام الذي تلعبه في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات وتسهيل مهمتهم في اتخاذ القرارات. وتأكيداً لأهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية فقد ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن جمعية المحاسبين الأمريكية American Accounting Association (AAA) ما يلي:

"تعتبر المعلومات المحاسبية الأساسية للإقلال من خلال عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجين إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة المحاسبية".

كما أولت المعايير الدولية والتي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية Internal Accounting Standards committee (IASC) عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح بالإضافة إلى وضع ثلاثة معايير خاصة في هذا الشأن هي:

معيار رقم (1) وهي بعنوان عرض القوائم المالية.

معيار رقم (24) وهي بعنوان إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.

معيار رقم (30) وهي بعنوان الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

أهداف الدراسة:

- 1- دراسة معرفة مفهوم وتطور وأهمية الإفصاح المحاسبي.
- 2- دراسة ومعرفة مفهوم وأهمية أنواع القوائم المالية بالإضافة إلى معرفة مفهوم وأهداف وأهمية والتطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية
- 3- دراسة ومعرفة مفهوم وأهمية وأهداف وإجراءات تقويم الأداء المالي.
- 4- معرفة وسائل "مؤشرات" وشروط ووظائف وعناصر تقويم الأداء المالي.

مشكلة الدراسة:

تتجسد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يسهم في رفع كفاءة وفاعلية الأداء المالي؟
2. هل الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية يعمل على تحليل ومعالجة الانحرافات لتقويم الأداء المالي بالبنوك السودانية؟
3. ما أثر الإفصاح المحاسبي على المخاطر المالية التي يتعرض لها البنوك وأثرها على الأداء المالي؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من أهمية الإفصاح المحاسبي باعتبارها الوسيلة الأساسية في عملية الأداء المالي في البنوك السودانية وتحديد دور الإفصاح ومدى تأثيره على الأداء المالي. والتعرف على دور الإفصاح المحاسبي وما يترتب عليه من زيادة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية بالصورة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، وأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة بشفافية تمكن من تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم.

فرضيات الدراسة:

- في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه تقوم الباحثة باختبار صحة الفرضيات الآتية:
- 1- الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي الشامل يسهم في رفع كفاءة وفاعلية الأداء المالي.
 - 2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية والعمل على تحليل ومعالجة الانحرافات لتقويم الأداء المالي بالبنوك السودانية.

مناهج الدراسة:

- اعتمد الباحث على المناهج البحثية التالية:
- 1- المنهج الاستنباطي: لتحديد طبيعة المشكلة.
 - 2- المنهج الاستقرائي: لاختبار فروض البحث.
 - 3- المنهج التاريخي: لاستعراض الدراسات السابقة.
 - 4- المنهج التحليلي الوصفي: لإجراء الدراسة الميدانية.

حدود الدراسة:

تتمثل في:
حدود مكانية: بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك النيلين.
حدود زمانية: 2019 م

ثانياً: الدراسات السابقة:

تمثلت دراسة محمد الدسيس احمد الحسن 2005م مشكلة الدراسة في تطبيق نظام محاسبة التكاليف لعقود طويلة الأجل المقاولات وكيفية استقلال الموارد البشرية والمادية المتاحة لهذه المنشآت. وتوصل الباحث في نتائجه إلى أهمية وجود نظام محاسبة تكاليف في المنشآت الصناعية لما له من فعالية في مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها الإدارية، أوصى الباحث منشآت قطاع المقاولات الاهتمام بعمل وتطبيق نظام محاسبة تكاليف العقود طويلة الأجل والاهتمام بالكادر البشري. وتناولت دراسة حسين محمد الطاهر خليفة 2010م اثر الإفصاح المحاسبي لعمليات المشروعات تحت التنفيذ في شركات المقاولات، وهدفت الدراسة إلى إظهار الإفصاح المحاسبي وأثره على نتائج الأعمال وفقاً لأسس القياس المحاسبي والتطرق لموضوع الإفصاح والقياس المحاسبي والحاجة لتوفير إفصاح محاسبي عن المشروعات تحت التنفيذ في شركات المقاولات في السودان بصف خاصة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: يوجد تأثير لعمليات المشروعات تحت التنفيذ على بيانات القوائم المالية. يزيد الإفصاح المحاسبي من ثقة مستخدمي القوائم المالية. معظم شركات المقاولات لا تطبق معيار الإفصاح. وتوصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية: يتم فصل إهلاك معدات الأصول العامة في المشروعات تحت التنفيذ عن إهلاك أصول الإدارة غير الفنية. تطبيق المعالجات البديلة في معايير المحاسبة الدولية.

وهدفت دراسة بدر الدين الهادي احمد سراج الدين 2011م إلى التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية والتعرف على مدى وعى المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية وتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات. لقد توصل الباحث إلى عدة نتائج تؤكد صحة الفرضيات منها: أمكن الإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية المستقبلية على توفير المعلومات بقدر متساوي لجميع المتعاملين في سوق الأوراق المالية وتحقيق كفاءة السوق.

وهدفت دراسة George Emmanuel Iatridis (2011) إلى العمل على تصميم البيانات المالية لتوفير المعلومات المحاسبية صالحة وذات الصلة من أجل مساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات فعالة. والعمل على تعزيز تفهم المستثمرين للمركز المالي للشركة، والتغيرات في المركز المالي ونتائج العمليات. وركزت الدراسة على الشركات المدرجة في المملكة المتحدة لتحقيق دوافع لإعداد التقارير السنوية ذات جودة عالية أو منخفضة. أن دراسة الدوافع لتوفير أعلى أو أدنى مستوى للإفصاح المحاسبي تفسير جودة سلوك الإدارة عندما تكون في منطقة النمو أو في حاجة إلى مزيد من السيولة، دراسة العلاقة بين نوعية البيانات المالية المنشورة وميل الشركات على الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح. بحث العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والمحافظة المشروطة والتي تتعلق بالتحقق من الإفصاحات المحاسبية ودون قيد أو شرط.

وتناولت دراسة Gerui (2012) العمل على الاستفادة من عملية التغذية العكسية لقياس كفاءة الأداء المالي وفق بطاقة الأداء المتوازن. بيان أساليب تقييم الأداء المالي ذات الجودة العالية وفق بطاقة الأداء المتوازن بناء على معلومات التغذية العكسية المساعدة في عملية اتخاذ القرارات المستقبلية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن. الخلاصة: الحكم على أداء المدراء من خلال استخدام بطاقة الأداء المتوازن، استخدام التدابير الرئيسية لبطاقات الأداء المتوازن لمساعدة المستخدمين لالتقاط الفروق الدقيقة في إستراتيجية الشركة. العمل على توفير التغذية العكسية لإدارة الشركة لتعزيز عملية اتخاذ القرارات الفعالة.

واستهدفت دراسة عبد الباقي محمد عبد الله 2012م أهمية الإفصاح عن والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة بشفافية والتي تمكن من تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: تتأثر قرارات الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق مفاهيم الشفافية. هنالك علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية. التوصيات: ينبغي على هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية العمل على تأهيل المتعاملين بالسوق وتبصيرهم بقوانين السوق عن طريق الورش والندوات ووسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية.

ثانياً: الإطار النظري

مفهوم الإفصاح

يعني " إعداد القوائم المالية بطريقة تتفق مع المبادئ المحاسبية مع إرفاق مجموعة التقارير والملاحظات والإيضاحات تتناول إيضاح أو تفعيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية كوسيلة للغش والتضليل ".

كما عرف بأنه " إعلام متخذي القرارات الاقتصادية بالبيانات والمعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات على مستوي الوحدة أو على المستوي القومي ".

والإفصاح هو الوضوح والكشف التام لما جاء من معلومات محاسبية بالقوائم المالية باعتبارها منتجات نهائية من أعمال المحاسبة المالية تفيد الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات، فالإفصاح عموماً هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

أهداف الإفصاح المحاسبي:

إن الدراسات المحاسبية تواجه نتيجة للتداخل والترادف الشديد بين كل من أهداف الإفصاح المحاسبي وأهداف القوائم المالية، وقد تعاضم هذا التداخل عندما تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي إلى الدور الإعلامي.

وان عناصر ومضمون البحث في موضوعي الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحدة فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية ولذلك فإن الإفصاح والقوائم المالية لها نفس الهدف فكلاهما أصبح يركز على وجهة نظر مستخدم المعلومات الأمر الذي جعل التميز غامضاً وعلي الرغم من ذلك فإن أهداف الإفصاح المحاسبي تتمثل في الآتي:

- 1- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
- 2- يجب إن تشمل القوائم المالية على معلومات مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشأة ذات العائد الحقيقي المجزي الأمر الذي يترتب عليه توزيع امثل للموارد الاقتصادية المحدودة.
- 3- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية
- 4- مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري لذا يتطلب إن يكون حجم قيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها المفصح عنها يتناسب مع أهمية القرارات الواجب اتخاذها عي ضوء توفير تلك المعلومات على إن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبطاً زمنياً بتحمل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. والإفصاح لخدمة هذه الشخصية التي تريد عمومية منشورة وقائمة للدخل وقائمة للتوزيع وقائمة للحقوق الملكية معززة بتقرير من مراجع حسابات مستقل.
- 5- إن احتياجات المستخدمين الخارجين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها لمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام
- 6- أن هناك احتياجات مختلفة مشتركة للأطراف الخارجية للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها إذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة.

أهمية الإفصاح المحاسبي:

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي من إن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة وبالتالي حتى تكون القوائم والتقارير المالية موضوعية ومفيدة وتحظي بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لا بد من ان يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التي لها مصالح بالمنشأة وزيادة الثقة بالقوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد وهو مساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته.

ازدادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة شركات المساهمة والمؤسسات المصرفية إلى التمويل عن طريق أسواق رأس مال وبورصات والأسهم والسندات فأصبح الإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس إدارة المؤسسات المالية. يؤدي الإفصاح المحاسبي دوراً مهماً في تحقيق آلية لسوق رأس المال من حيث تحديد أسعار الأسهم ومن حيث تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموال للمستثمرين وبالتالي يزيد حجم سوق رأس المال ممثلاً في زيادة عدد الأسهم المعروضة للتداول والتعامل فيها.

وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي للمشروعات في أسهامه في زيادة منفعة المعلومات تحدد بمجموع المنافع التي يتحصل عليها الأطراف ذات العلاقة من استخدامها في مواقف متعددة. يتضح للباحث إن أهمية الإفصاح المحاسبي تمكن في المساهمة في إظهار الحقائق المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية وما يرافقها من إيضاحات في شكل معلومات أساسية أو ملاحظات تساعد مستخدمي التقارير المالية على فهم وتفسير ما تحويه هذه التقارير من بيانات ومعلومات ومن ثم استخدامها في عملية اتخاذ القرارات.

أنواع الإفصاح المحاسبي:

أما بالنسبة لأنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاها متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة إن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولكن هناك من يرى أنه في الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي ليرضى جميع المستخدمين بل ومن المستحيل إن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا للأهداف من خلال:

- 1/ **الإفصاح الكامل:** ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات اثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.
- 2/ **الإفصاح العادل:** ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.
- 3/ **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة إن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار فضلاً عن انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- 4/ **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجات مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من الفهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم إن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.
- 5/ **الإفصاح الوقائي:** إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مظلة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي "التقليدي" ويتطلب الكشف عن السياسة المحاسبية، والتغير في السياسة المحاسبية، وتصحيح الأخطاء في القوائم المالية، والمكاسب والخسائر المحتملة، والارتباطات المالية.

المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

- يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:
- 1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
 - 2- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
 - 3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
 - 4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
 - 5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

مفهوم تقويم الأداء:

هو عبارة عن قياس لما تم انجازه من عمل، ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسئول عنها، ويذهب البعض الآخر إلى القول بان عملية تقويم الأداء ما هي إلا دراسات وبحوث تهدف إلى الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كيفية استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة عن طريق مقارنة ما تحقق فعلاً مع معايير محددة مسبقاً. إن تقويم الأداء بهذا المفهوم ما هو إلا دراسة لمدى استغلال الموارد الاقتصادية للمنشأة وتطوير فعاليتها الإنتاجية وتنفيذها للمخطط المرسومة. بمعنى آخر انه يقدم تشخيصاً للمشاكل التي تواجهها المنشأة والحكم على كفاءتها في قيامها بأعمالها.

كما يمكن تعريفه بمجموعة الدراسات التي ترمى إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة أنشطتها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتسويقية والتقنية والتخطيطية خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالتنوع والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءة الوحدة الاقتصادية سنة بعد أخرى إضافة إلى درجة نجاحها في التقويم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها.

مما تقدم يستنتج الباحث إن تقويم الأداء: هو عبارة عن أداة لقياس الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن طريق مقابلة النتائج المتحققة بالأهداف المرسومة أو الموضوعة مسبقاً بهدف التعرف على الانحرافات، والوصول إلى أسبابها ومحاولة معالجتها. هو عبارة عن دراسات تهدف إلى تحقيق الأهداف وذلك من خلال التعرف على الموارد المتاحة وطريقة استخدامها من أجل تنفيذ الخطط المرسومة وتشخيص المشاكل واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الانحرافات الناتجة من مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط.

مفهوم تقويم الأداء المالي:

يعنى تقويم الأداء المالي للمنشأة أو المؤسسة تقديم حكماً Judgment ذا قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة وبمعنى حرفي يعتبر تقويم الأداء المالي للمنظمة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً.

يعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء العمل حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة ويعرف الأداء المالي أيضاً بأنه وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات- الإيرادات- الموجودات- المطلوبات- وصافي الثروة

مما تقدم تخلص الباحثة إلى أن تقويم الأداء عبارة عن دراسات تهدف إلى تحقيق الأهداف وذلك من خلال التعرف على الموارد المتاحة وطريقة استخدامها من أجل تنفيذ الخطط المرسومة وتشخيص المشاكل والانحرافات وأسبابها وتحديد المسئول عنها واتخاذ الإجراءات الصحيحة لمعالجة الانحرافات الناتجة من مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط وذلك في نهاية مدة زمنية معينة عادة سنة مالية.

أهداف تقويم الأداء المالي:

هناك العديد من الأهداف التي تحققها عملية تقويم الأداء منها:

1. يوفر تقويم الأداء مقياساً لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.

2. يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.

3. يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنياً في المنشأة من مدة لأخرى ومكانياً بالنسبة للمنشآت المماثلة.

أهمية تقييم الأداء المالي:

تظهر أهمية تقييم الأداء في أنها تحقق التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال متابعة الأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية ضمن الخطة المحددة لفترة معينة من الزمن، تتحقق هذه العملية في المشاريع الاقتصادية من واقع البيانات والمعلومات التي تستنبط وتحصى من سير النشاط، وهذا يعني أن عملية تقييم الأداء تحفز الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ويحقق القيام بالعمل على أفضل صورة ممكنة.

ويمكن تحديد أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية:

1. اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها.
2. ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنشأة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل، وهل للمنشأة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعاً، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة.
3. التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع المستقلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد، وذلك ضماناً لتحقيق الوفورات الاقتصادية والإشراف العالي.

إجراءات عملية تقييم الأداء:

هنالك مجموعة من الخطوات والإجراءات المختلفة التي يجب أن تمر بها عملية تقييم الأداء وتتمثل في الآتي:

1. التحديد النوعي لمؤشرات الأداء: تتعدد المؤشرات بتعدد المستويات الإدارية موضع التقييم إذ لا بد من اختيار المؤشرات التي تتماشى مع أهداف المنشأة المعينة وأكثرها صدقاً في التعبير عن مستوى النشاط في المنشأة.
2. تحديد نوع المؤشر (كمي، نوعي، زمني، قيمي، فني): يجب أن تحدد نوع المؤشر سواء كان كمياً أو نوعياً أو زمنياً أو قيمياً أو فنياً وذلك لأن هنالك بعض الأهداف لا يمكن قياسها كمياً، وتستخدم هذه المؤشرات في تحديد دقيق لحصر الفروق في الانحرافات والتي قد تحدث فيما يلي:
أ- فروق أو انحرافات كمية وهي تحدث في الإنتاج بسبب أحد الظروف أو العوامل اللازمة للإنتاج ووفقاً لما هو مقدر بالخطة (انحراف كمي)
ب- انحراف نوعي: ويحدث ذلك عندما لا تتطابق الوحدات المنتجة مع المواصفات المحددة لها

وسائل تقييم الأداء المالي "مؤشرات":

هناك عدة وسائل وأدوات لقياس وتقييم الأداء المالي للمنشأة، ومن هذه الأدوات والوسائل الآتي:

- أ- التحليل المالي: ويعد أهم هذه الوسائل على الإطلاق وأكثرها شيوعاً واستخداماً.
- ب- الموازنات التخطيطية (التقديرية): الموازنة التقديرية هي خطة مالية شاملة تحدد الأهداف التي تقرها الإدارة العليا خلال فترة زمنية مقبلة، كما تحدد الوسائل التي تتبع لتحقيق هذه الأهداف بأفضل تكلفة اقتصادية ممكنة. وتعد الموازنات التخطيطية أساس ترشيد مسار الأعمال فهي معيار الرقابة عند تقييم الأداء وعند محاسبة المنفذين للخطة الموضوعية لهم. وهناك أنواع عديدة من الموازنات لعل من أهمها: الموازنة التشغيلية، الموازنة الاستثمارية، موازنة النقدية.
- ج- التكاليف المعيارية: وهي عبارة عن التكلفة المحددة مقدماً لما يجب أن يكون عليه تكلفة الوحدة الواحدة للمنتج النهائي من كل عنصر من عناصر التكلفة.

وتساعد التكاليف المعيارية إدارة المنشأة في تحديد أسعار بيع المنتجات أو الخدمات مقدماً قبل عملية إنتاج المنتج أو تقديم الخدمة ولذلك تعد التكاليف المعيارية أداة من أدوات التخطيط. كما أن التكاليف المعيارية تساعد إدارة المنشأة على تقييم مراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة، وبالتالي تعد التكاليف المعيارية أيضاً أداة هامة من أدوات الرقابة.

رابعاً: الدراسة الميدانية تحليل البيانات واختبار الفرضيات مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من العاملين ببنك فيصل الإسلامي والعاملين ببنك النيلين، تم اختيار عينة ميسرة للباحث من (60) مفردة من ذوي الاختصاص.

الإستبانة الموزعة والمستلمة لمجتمع البحث:

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذا البحث هي الإستبانة، فقد تم توزيع (60) استمارة إستبانة على مجتمع البحث لعينة طبقية قصدية من العاملين ببنك فيصل الإسلامي والعاملين ببنك النيلين، الجدول رقم (1) يبين عدد الإستبانة الموزعة والمستلمة للمجتمع.

جدول رقم (1): الإستبانات المستلمة

عينة البحث	الإستبانة الموزعة	الإستبانة المستلمة	النسبة المئوية
العاملين ببنك فيصل الإسلامي	30	30	%100
العاملين ببنك النيلين	30	30	%100
المجموع	60	50	%100

يوضح الجدول رقم (1) عدد الإستبانة الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة %100 وهذا يدل على أن كل الاستبيانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعمم على مجتمع البحث المعني.

جدول رقم (2): معامل الصدق والثبات لعبارات الإستبانة

البيان	معامل الصدق	معامل الثبات
عبارات الفرضية الأولى	%83.44	%91.35
عبارات الفرضية الثانية	%80.89	%89.94
لجميع عبارات الإستبانة	%92.63	%96.24

بلغ معامل الصدق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الإستبانة (92.63%) فيما بلغ معامل الثبات (96.24%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة الكبيرة في القبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة الميدانية أولا التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

1/ توزيع المبحوثين حسب العمر: سئل المستقصى منهم عن العمر، وقد حددت لهم خمسة خيارات. الجدول (3) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير:

جدول رقم (3): التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	11	18.3
31 سنة وأقل من 40 سنة	21	35.0

العمر	التكرار	النسبة المئوية
40 سنة و أقل من 50	19	31.7
50 سنة و أقل من 60 سنة	9	15.0
المجموع	60	%100.00

يتضح من الجدول رقم (3) أن اغلب أفراد العينة من الفئة العمرية (31 سنة و أقل من 40 سنة) بتكرار بلغ (21) فرداً، تلتها الفئة العمرية (40 سنة و أقل من 50 سنة) بتكرار بلغ (19) فرداً، تلتها الفئة العمرية (30 سنة و أقل) بتكرار بلغ (11) فرداً، وأخيراً تلتها الفئة العمرية (50 سنة و أقل من 60 سنة) بتكرار بلغ (9) أفراد.

2/ توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي: سئل المستقصى منهم عن المؤهل العلمي، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول رقم (4) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	39	65.0
دبلوم عالي	3	5.0
ماجستير	13	21.7
دكتوراه	2	3.3
أخرى	3	5.0
المجموع	60	%100

يتضح من الجدول رقم (4) أن اغلب أفراد العينة تحصلوا على درجة البكالوريوس بتكرار بلغ (39) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الماجستير بتكرار بلغ (13) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدبلوم العالي وأخرى بتكرار بلغ (3) أفراد لكليهما، أخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدكتوراه بتكرار بلغ فردين.

3/ توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي: سئل المستقصى منهم عن التخصص العلمي، وقد حددت لهم (6) خيارات. الجدول رقم (5) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (5): التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة وتمويل	14	23.3
إدارة أعمال	13	21.7
تكاليف ومحاسبة إدارية	1	1.7
إحصاء	5	8.3
نظم معلومات محاسبية	5	8.3
أخرى	22	36.7
المجموع	60	%100.00

يتضح من الجدول رقم (5) إن اغلب أفراد العينة متخصصون في أخرى بتكرار بلغ (22) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في المحاسبة والتمويل بتكرار بلغ (14) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في إدارة الأعمال بتكرار بلغ (13) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في الإحصاء ونظم المعلومات المحاسبية بتكرار بلغ (5) أفراد لكليهما، أخيراً تلتها الأفراد المتخصصون في التكاليف والمحاسبة الإدارية بتكرار بلغ فرد واحد.

4/ توزيع المبحوثين حسب المؤهل المهني: سئل المستقصى منهم عن المؤهل المهني، وقد حددت لهم (5) خيارات. والجدول رقم (6) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (6): التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل المهني
1.7	1	زمالة بريطانية
1.7	1	زمالة عربية
6.7	4	زمالة سودانية
28.3	17	زمالة أخرى
61.7	37	لا تحمل مؤهل مهني
%100.00	60	المجموع

يتضح من الجدول رقم (6) أن اغلب أفراد العينة لم يحصلوا على أي مؤهل مهني بتكرار بلغ (37) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على زمالة أخرى بتكرار بلغ (17) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة السودانية بتكرار بلغ (4) أفراد، أخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة البريطانية والزمالة العربية بتكرار بلغ فرد واحد لكليهما.

5/ توزيع المبحوثين حسب المركز الوظيفي: سئل المستقصى منهم عن المركز الوظيفي، وقد حددت لهم (12) خياراً. الجدول رقم (7) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (7): التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
3.3	2	مدير فرع
5.0	3	مدير إدارة
5.0	3	نائب مدير إدارة
16.7	10	رئيس قسم
61.7	37	موظف
1.7	1	مراجع داخلي
3.3	2	أكاديمي
3.3	2	محاسب
%100.00	60	المجموع

يتضح من الجدول رقم (7) أن اغلب أفراد العينة يشغلون وظيفة موظف بتكرار بلغ (37) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة رئيس قسم بتكرار بلغ (10) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير إدارة ونائب مدير إدارة بتكرار بلغ (3) أفراد لكليهما، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير فرع وأكاديمي ومحاسب بتكرار بلغ فردين لهم جميعاً، أخيراً تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراجع داخلي بتكرار بلغ فرد واحد.

توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة: سئل المستقصى منهم عن سنوات الخبرة، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول رقم (8) يوضح إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (8): التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	14	23.3
5 سنوات وأقل 10 سنوات	14	23.3
10 سنوات وأقل من 15 سنة	3	5.0
15 سنة وأقل 20 سنة	9	15.0
20 سنة فأكثر	20	33.3
المجموع	60	%100.00

يتضح من الجدول رقم (8) أن اغلب أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم (20 سنة فأكثر) بتكرار بلغ (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنوات) و(5 سنوات وأقل من 10 سنوات) بتكرار بلغ (14) فرداً لكليهما، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (15 سنة وأقل من 20 سنة) بتكرار بلغ (9) أفراد، أخيراً تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (10 سنوات وأقل من 15 سنة) بتكرار بلغ (3) أفراد.

اختبارات فرضيات الدراسة الميدانية

يهدف التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية التالية:

1. الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي الشامل يسهم في رفع كفاءة وفاعلية الأداء المالي.

2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية والعمل على تحليل ومعالجة الانحرافات لتقويم الأداء المالي بالبنوك السودانية.

أولاً: اختبار الفرضية الأولى التي تنص على (الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي الشامل يسهم في رفع كفاءة وفاعلية الأداء المالي):

1- استخدام المنوال

لاختبار هذه الفرضية سيتم أولاً "تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (9) المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى:

جدول رقم (9): المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1.	الاعتماد على معيار الإفصاح المحاسبي الشامل يساعد في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء المالي	4	أوافق
2.	يمكن معيار الإفصاح المحاسبي الشامل المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة لتقويم الأداء المالي	4	أوافق
3.	الإفصاح المحاسبي الشامل يعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة لتقويم الأداء المالي	4	أوافق
4.	يعد الإفصاح المحاسبي الشامل عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات المالية التي يتم اتخاذها لتقويم الأداء المالي	4	أوافق
5.	الإفصاح المحاسبي الشامل يساعد المستثمرين في المفاضلة بين أفضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات المالية لاتخاذها لتقويم الأداء المالي	4	أوافق
6.	يوجد ارتباط بين الإفصاح المحاسبي الشامل وجودة القرارات المالية التي يتم اتخاذها لتقويم الأداء المالي	4	أوافق

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (9) كالآتي:

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن الاعتماد على معيار الإفصاح المحاسبي الشامل يساعد في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء المالي.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يمكن لمعيار الإفصاح المحاسبي الشامل المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة لتقويم الأداء المالي.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح المحاسبي الشامل يعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة لتقويم الأداء المالي.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح المحاسبي الشامل بعد عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات المالية التي يتم اتخاذها لتقويم الأداء المالي.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح المحاسبي الشامل يساعد المستثمرين في المفاضلة بين أفضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات المالية لاتخاذها لتقويم الأداء المالي.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على انه يوجد ارتباط بين الإفصاح المحاسبي الشامل وجودة القرارات المالية التي يتم اتخاذها لتقويم الأداء المالي.

2- استخدام اختبار كاي تربيع

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراء تجاه كل عبارات الفرضية الأولى ويوضح الجدول رقم (28/2/3) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات الفرضية الأولى:

جدول رقم (10): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي الجدولية*	مستوى المعنوية
1	الاعتماد على معيار الإفصاح المحاسبي الشامل يساعد في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء المالي	53.467	3	7.815	.000
2	يمكن معيار الإفصاح المحاسبي الشامل المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة لتقويم الأداء المالي	79.667	4	9.488	.000

3	الإفصاح المحاسبي الشامل يعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة لتقويم الأداء المالي	49.467	3	7.815	.000
4	يعد الإفصاح المحاسبي الشامل عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات المالية التي يتم اتخاذها لتقويم الأداء المالي	65.833	4	9.488	.000
5	الإفصاح المحاسبي الشامل يساعد المستثمرين في المفاضلة بين أفضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات المالية لاتخاذها لتقويم الأداء المالي	24.100	2	5.992	.000
6	يوجد ارتباط بين الإفصاح المحاسبي الشامل وجودة القرارات المالية التي يتم اتخاذها لتقويم الأداء المالي	55.867	3	7.815	.000

(*) قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (10) كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (53.467) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (79.667) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (49.467) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (65.833) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (24.100) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (55.867) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على أن (الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي الشامل يسهم في رفع كفاءة وفاعلية الأداء المالي)، تم إثباتها بنسبة 100% وتحققت.
ثانياً: اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية والعمل على تحليل ومعالجة الانحرافات لتقويم الأداء المالي بالبنوك السودانية):

1- استخدام المنوال

لاختبار هذه الفرضية سيتم أولاً "تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة آراء عينة الدراسة تجاهها وفيما يلي الجدول رقم (11) المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (11): المنوال لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1	الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يسهم في عملية تحليل ومعالجة الانحرافات لتقويم الأداء المالي بالبنوك السودانية	4	أوافق
2	جودة الإفصاح المحاسبي تدعم القدرة للتنبؤ بالانحرافات والعمل على معالجتها	4	أوافق
3	ضعف الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية والقوائم يؤثر على عملية تحليل ومعالجة الانحرافات بالبنوك السودانية	4	أوافق
4	تعد جودة الإفصاح المحاسبي إشارة جيدة لقياس وتحليل الانحرافات بالبنوك السودانية	4	أوافق
5	مستوى الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية يمثل عاملاً مهماً في تقليل الانحرافات لتقويم أداء البنوك السودانية	4	أوافق
6	الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية يعد وسيلة لتكوين تنبؤات بالانحرافات والعمل على تحليلها ومعالجتها	4	أوافق

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (11) كالآتي:

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يسهم في عملية تحليل ومعالجة الانحرافات لتقويم الأداء المالي بالبنوك السودانية.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على إن جودة الإفصاح المحاسبي تدعم القدرة للتنبؤ بالانحرافات والعمل على معالجتها.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على إن ضعف الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية والقوائم يؤثر على عملية تحليل ومعالجة الانحرافات بالبنوك السودانية.

- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على إن جودة الإفصاح المحاسبي تعد إشارة جيدة لقياس وتحليل الانحرافات بالبنوك السودانية
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن مستوى الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية يمثل عاملاً مهماً في تقليل الانحرافات لتقويم أداء البنوك السودانية.
- بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على إن الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية يعد وسيلة لتكوين تنبؤات بالانحرافات والعمل على تحليلها ومعالجتها.

2- استخدام اختبار كاي تربيع

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين ولا الموافقين لنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الآراء تجاه كل عبارات الفرضية الثانية ويوضح الجدول رقم (12) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات الفرضية الثانية:

جدول رقم (12): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لآراء الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي الجدولية*	مستوى المعنوية
1	الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي يسهم في عملية تحليل ومعالجة الانحرافات لتقويم الاداء المالي بالبنوك السودانية	51.733	3	7.815	.000
2	جودة الإفصاح المحاسبي تدعم القدرة للتنبؤ بالانحرافات والعمل على معالجتها	39.600	3	7.815	.000
3	ضعف الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية والقوائم يؤثر على عملية تحليل ومعالجة الانحرافات بالبنوك السودانية	49.467	3	7.815	.000
4	تعد جودة الإفصاح المحاسبي إشارة جيدة لقياس وتحليل الانحرافات بالبنوك السودانية	37.200	3	7.815	.000
5	مستوى الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية يمثل عاملاً مهماً في تقليل الانحرافات لتقويم أداء البنوك السودانية	51.333	3	7.815	.000
6	الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية يعد وسيلة لتكوين تنبؤات بالانحرافات والعمل على تحليلها ومعالجتها	21.100	2	5.992	.000

(* قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%)

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (12) كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (51.733) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة

(7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (39.600) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (49.467) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (37.200) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (51.333) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.815) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (21.100) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية والعمل على تحليل ومعالجة الانحرافات لتقويم الأداء المالي بالبنوك السودانية)، تم إثباتها بنسبة 100% وتحققت.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

تتلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الآتي:

- 1/ يسهم الالتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة وفاعلية الأداء المالي.
- 2/ يعمل الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية على تحليل ومعالجة الانحرافات للمساعدة في عملية تقويم الأداء المالي بالبنوك السودانية.
- 3/ هناك علاقة بين عملية الإفصاح المحاسبي والمخاطر المالية التي يتعرض لها البنوك السودانية.

ثانياً: التوصيات

- 1/الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في أعداد وعرض القوائم المالية لمقابلة احتياجات المستخدمين لهذه القوائم.
- 2/يجب الإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات التي تتصف بخصائص الملاءمة والموثوقية والثبات.
- 3/ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأي تغيير يحدث فيها وأثار ذلك على الأرقام الواردة في القوائم المالية.

قائمة المراجع والمصادر

1. محمد الدسيس محمد الحسن، دور بيانات العقود في ترقية الأداء المالي بشركات الإنشاءات (المقاولات) (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).
2. حسين محمد الطاهر، اثر الإفصاح المحاسبي لعمليات المشروع تحت التنفيذ في شركات المقاولات (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م).
3. بدر الدين الهادي احمد سراج الدين، اثر الإفصاح عن التنبؤات المالية على قرارات الاستثمار في أسواق رأس المال (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2011م).
4. عبد الباقي موسى محمد عبد الله، اثر الشفافية والإفصاح المحاسبي في زيادة كفاءة وفاعلية قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).
5. فلاح حسن الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص 231
6. عبد المجيد جعفر الكرحي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات (بغداد: ب.د، 2001م).
7. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة (الرياض: دار المريخ للنشر، 2000م).
8. (1)د.فلاح حسن الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، مرجع سابق، ص235
9. د.حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي – تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2000م).
10. د.يوحنا عبد الله ادم، أ.د/ سليمان الوزني، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات (عمان: دار الميسرة للنشر، 2000م).
11. عصام الدين محمد متولي، د.شريف محمد سكري، مبادئ المحاسبة القومية(القاهرة: دار النهضة العربية، 1992م).
12. حسين شرف، د.جمال عوض، الموازنات التخطيطية (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، بدون تاريخ نشر).
13. عبد المنعم عوض، د. عزيزة عبد الرزاق، المحاسبة الإدارية في مجالات الرقابة واتخاذ القرارات (القاهرة: مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1994م).
14. محمد فضل الارياني، الإطار النظري والعملية لمحاسبة التكاليف (بدون دار نشر، 1998م)ص28
15. George Emmanuel Iatridis, Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism(University of Thessaly, Department of Economics, Volos, Greece, International Review of Financial Analysis 20 (2011).
16. Gerui (Grace) Kang, Amy Fredin, The balanced scorecard the effects of feedback on performance evaluation(University of Minnesota Duluth Minnesota, USA, Vol. 35 No. 7, 2012)